شرح

المنظومة البيقونية

في مصطلح الحديث

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

خرج أحاديثه

فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان

دار الثريا للنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

دار الثريا للنشر والتوزيع
فاكس ٤٠٢٢٦١٥ ص.ب ٩٤٣٨ الرياض ١١٤١٣
بريد الكتروني darthurayya@hotmail.com

متن المنظومة البيقونية

متن المنظومة البيقونية

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) أبـدأ بـالحمـدِ مُصَلِّيـاً على ... مُحمَّـدٍ خَيرِ نبـيٍّ أُرسِـلا
(٢) وذِي مِنَ أقسَامِ الحديث عدَّة ... وكُـلُّ واحـدٍ أتـى وحَـدَّه
(٣) أوَّلُها (الصحيحُ) وهوَ ما اتَّصَلْ ... إسنـادُهُ ولَم يُشَـذَّ أو يُعَـلّ
(٤) يَرْويهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ ... مُعْتَمَـدٌ في ضَبْطِـهِ ونَقْلِـهِ
(٥) وَ(الحَسَنُ) المَعْرُوفُ طُرْقاً وغَدَتْ ... رِجَـالُـهُ لا كـالصَّحيـحِ اشْتَهَـرَتْ
(٦) وكُلُّ ما عَنْ رُتبةِ الحُسْنِ قَصُر ... فهْوَ (الضعيفُ) وهوَ أقْسَاماً كُثُرْ
(٧) وما أُضيفَ للنبي (المَرْفوعُ) ... ومـا لتَـابِـعٍ هُـوَ (المقْطُـوعُ)
(٨) وَ(المُسْنَدُ) المُتَّصِلُ الإسنادِ مِنْ ... رَاويـهِ حتَّـى المُصْطفـى ولَم يَبِـنْ
(٩) ومَـا بِسَمْـعِ كُـلِّ رَاوٍ يَتَّصِـلْ ... إسْنَـادُهُ للمُصْطَفـى فَـ(المُتَّصِـلْ)
(١٠) (مُسَلْسَلٌ) قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْـلُ أَمَـا واللهِ أنْبَـأني الفَتـى
(١١) كـذَاكَ قَدْ حَـدَّثَنِيـهِ قـائِمـاً ... أوْ بَعْـدَ أنْ حَـدَّثَنِـي تَبَسَّمَـا
(١٢) (عَزيزٌ) مَروِيُّ اثنَينِ أوْ ثَلاثهْ ... (مَشْهورٌ) مَرْوِيٌّ فَوْقَ ما ثَلاثَهْ
(١٣) (مَعَنْعَنٌ) كَعَن سَعيدٍ عَنْ كَرَمْ ... (وَمُبهَـمٌ) مَـا فيـهِ رَاوٍ لَم يُسَـمْ
(١٤) وكُلُّ مَا قَلَّت رِجَالُهُ (عَلا) ... وضِـدُّهُ ذَاكَ الـذِي قَـدْ (نَـزَلا)
(١٥) ومَا أضَفْتَهُ إلى الأصْحَابِ مِنْ ... قَوْلٍ وفعْلٍ فهْوَ (مَوْقُوفٌ) زُكِنْ
(١٦) (وَمُرْسلٌ) مِنهُ الصَّحَابيُّ سَقَطْ ... وقُـلْ (غَـريـبٌ) مـا رَوَى رَاوٍ فَقَـطْ
(١٧) وكـلُّ مَـا لَمْ يَتَّصِـلْ بِحَـالِ ... إسْنَـادُهُ (مُنْقَطِـعُ) الأوْصَـالِ
(١٨) (والمُعْضَلُ) السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ... ومَـا أتَـى (مُـدَلَّسـاً) نَـوعَـانِ
(١٩) الأوَّل الإسْقاطُ للشَّيخِ وأنْ ... يَنْقُـلَ ممَّـنْ فَـوْقَـهُ بعَـنْ وأنْ
(٢٠) والثَّانِ لا يُسْقِطُهُ لكنْ يَصِفْ ... أوْصَـافَـهُ بمـا بـهِ لا يَنْعَـرِفْ
(٢١) ومَا يُخَالِفُ ثِقةٌ فيهِ المَلا ... فـ(الشَّاذُّ) و(المَقْلوبُ) قِسْمَانِ تَلا
(٢٢) إبْـدَالُ راوٍ مـا بِـرَاوٍ قِسْـمُ ... وقَلْـبُ إسْنَـادٍ لمتـنٍ قِسْـمُ

(٢٣) وَ(الفَـرْدُ) مـا قَيَّـدْتَـهُ بثِقَـةِ ... أوْ جَمْـــعٍ أوْ قَصْرٍ على روايـــةِ
(٢٤) ومَا بعِلَّةٍ غُمُوضٍ أوْ خَفَا ... (مُعَلَّـلٌ) عِنْـدَهُـمُ قَـدْ عُـرِفَـا
(٢٥) وذُو اخْتِلافِ سنَدٍ أو مَتْنِ ... (مُضْطَـربٌ) عِنْـدَ أهيْـلِ الفَـنِّ
(٢٦) وَ(المُدْرَجاتُ) في الحديثِ ما أتَتْ ... مِـنْ بَعْـضِ ألفـاظِ الـرُّوَاةِ اتَّصَلَـتْ
(٢٧) ومَا رَوى كلُّ قَرِينٍ عنْ أخهْ ... (مُـدَبَّـجٌ) فَـاعْـرِفْـهُ حَقًّا وانْتَخِـهْ
(٢٨) مُتَّفِقٌ لَفْظاً وخطاً (مُتَّفقْ) ... وضِـدُّهُ فيمـا ذَكَـرْنَـا (المُفْتَرِقْ)
(٢٩) (مُؤْتَلِفٌ) مُتَّفِقُ الخطِّ فَقَطْ ... وضِدُّهُ (مُخْتَلِفٌ) فَاخْشَ الغَلَطْ
(٣٠) (والمُنْكَرُ) الفَردُ بهِ رَاوٍ غَدَا ... تَعْـــدِيلُـــهُ لا يَحْمِـلُ التَّفَـــرُّدَا
(٣١) (مَتْرُوكُهُ) مَا وَاحِدٌ بهِ انفَرِدْ ... وأجْمَعُــوا لضَعْفِــه فَهُــوَ كَـرَدّ
(٣٢) والكـذِبُ المُخْتَلَـقُ المصنُـوعُ ... علَى النَّبـيِّ فـذَلِـكَ (المـوْضُـوعُ)
(٣٣) وقَدْ أتَتْ كالجَوْهَرِ المكْنُونِ ... سَمَّيْتُهَـا: مَنْظُـومَـةَ البَيْقُـوني
(٣٤) فَوْقَ الثَّلاثينَ بأرْبَعٍ أتَتْ ... أقْســامُهَــا ثــمَّ بخيْرٍ خُتِمَــتْ

* * *

مقدمة في علم مصطلح الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً.

أما بعد[١] :

فهذه مقدمة في علم مصطلح الحديث:

المصطلح: علم يعرف به أحوال الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

وفائدة علم المصطلح: هو تنقية الأدلة الحديثية وتخليصها مما يشوبها من: ضعيف وغيره، ليتمكن من الاستدلال بها لأن المستدل بالسنة يحتاج إلى أمرين هما:

١ ـ ثبوتها عن النبي ﷺ.

٢ ـ ثبوت دلالتها على الحكم.

فتكون العناية بالسنة النبوية أمراً مهماً، لأنه ينبني عليها أمرٌ مهم وهو ما كلف الله به العباد من عقائد وعبادات وأخلاق وغير ذلك.

---

(١) قام فضيلة الشيخ رحمه الله تعالى رحمة واسعة بمراجعة هذا الشرح بعد تفريغه من الأشرطة فحذف ما لا يحتاج إليه، وزاد ما تدعو الحاجة إليه فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء إنه سميع قريب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وثبوت السنة إلى النبي ﷺ يختص بالحديث، لأن القرآن نُقل إلينا نقلاً متواتراً قطعياً، لفظاً ومعنى، ونقله الأصاغر عن الأكابر فلا يحتاج إلى البحث عن ثبوته.

ثم اعلم أن علم الحديث ينقسم إلى قسمين:

١ ـ علم الحديث رواية.

٢ ـ علم الحديث دراية.

فعلم الحديث رواية يبحث عما ينقل عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وأحواله. ويبحث فيما يُنقل لا في النقل.

مثاله: إذا جاءنا حديث عن النبي ﷺ فإننا نبحث فيه هل هو قول أو فعل أو حال؟

وهل يدل على كذا أو لا يدل؟

فهذا هو علم الحديث رواية، وموضوعه البحث في ذات النبي ﷺ وما يصدر عن هذه الذات من أقوال وأفعال وأحوال، ومن الأفعالِ الإقرار، فإنه يعتبر فعلاً، وأما الأحوال فهي صفاته كالطول والقِصَر واللون، والغضب والفرح وما أشبه ذلك.

أما علم الحديث دراية فهو: علم يُبحث فيه عن أحوال الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

مثاله: إذا وجدنا راوياً فإنا نبحث هل هذا الراوي مقبول أم مردود؟

أما المروي فإنه يُبحث فيه ما هو المقبول منه وما هو المردود؟

وبهذا نعرف أن قبول الراوي لا يستلزم قبول المروي؛ لأن السند قد يكون رجاله ثقاةً عدولاً، لكن قد يكون المتن شاذًّا أو معللاً فحينئذ لا نقبله. كما أنه أحياناً لا يكون رجال السند يصِلون إلى حد القبول

والثقة، ولكن الحديث نفسه يكون مقبولاً وذلك لأن له شواهد من الكتاب والسنة، أو قواعد الشريعة تؤيده.

إذن فائدة علم مصطلح الحديث هو: معرفة ما يُقبل وما يردّ من الحديث.

وهذا مهمّ بحد ذاته؛ لأن الأحكام الشرعية مبنية على ثبوت الدليل وعدمه، وصحته وضعفه.

شرح المنظومة البيقونية

قال المؤلف رحمه الله:

(بسم الله الرحمن الرحيم)

البسملة آية من كتاب الله عز وجل، فهي من كلام الله تعالى، يُبتدأ بها في كل سورة من سور القرآن الكريم؛ إلا سورة (براءة) فإنها لا تُبدأ بالبسملة، اتباعاً للصحابة رضوان الله عليهم، ولو أن البسملة كانت قد نزلت في أول هذه السورة لكانت محفوظة كما حفظت في باقي السور، ولكنها لم تنزل على النبي ﷺ، ولكن الصحابة أشكل عليهم، هل سورة (براءة) من الأنفال أم أنها سورة مستقلة؟ فوضعوا فاصلاً بينهما دون البسملة.

والبسملة فيها جار ومجرور، ومضاف إليه، وصفة.

فالجار والمجرور هو (بسم).

والمضاف إليه هو لفظ الجلالة (الله).

والصفة هي (الرحمن الرحيم).

وكل جارّ ومجرور لابد له من التعلق إما بفعل كقام، أو معناه كاسم الفاعل، أو اسم المفعول مثلاً.

فالبسملة متعلقة بمحذوف فما هو هذا المحذوف؟

اختلف النحويون في تقدير هذا المحذوف، لكن أحسن ما قيل فيه وهو الصحيح: أن المحذوف فعلٌ متأخرٌ مناسب للمقام.

مثاله: إذا قال رجل بسم الله، وهو يريد أن يقرأ النظم فإن التقدير يكون: بسم الله اقرأ، وإذا كان الناظم هو الذي قال: بسم الله فإن التقدير يكون: بسم الله أنظم.

ولماذا قدّرناه فعلاً ولم نقدّره اسم فاعلٍ مثلاً؟

قال المؤلف رحمه الله:

وذي من أقسامِ الحديث عدَّه وكلُّ واحدٍ أتى وحَدَّه

قوله **(ذي)** اسم إشارة.

والمشار إليه: ما ترتب في ذهن المؤلف. إن كانت الإشارة قبل التصنيف وإن كانت الإشارة بعد التصنيف، فالمشار إليه هو الشيء الحاضر الموجود في الخارج.

فما المراد بالحديث هنا، أعلمُ الدراية أم علم الرواية؟

نقول المراد بقوله **(أقسام الحديث)** هنا علم الدراية.

وقوله **(عدَّه)** أي عدد ليس بكثير.

وقوله **(وكل واحد أتى وحدَّه)** أي أن كل واحد من هذه الأقسام جاء به المؤلف.

وقوله **(أتى وحدَّه)** الواو هنا واو المعيَّة، و**(حدَّه)** مفعول معه، وهنا قاعدة وهي: إذا عُطف على الضمير المستتر فالأفصح أن تكون الواو للمعية ويُنصب ما بعدها.

فإذا قلت: محمدٌ جاء وعليًا، فإنه أفصح من قولك: محمدٌ جاء وعلي. لأن واو المعية تدل على المصاحبة، فالمصحوب هو الضمير.

ومعنى **(حدَّه)** أي تعريفه، والحدُّ: هو التعريف بالشيء. ويشترط في الحد أن يكون مطرد وأن يكون منعكساً، يعني أن الحدّ يُشترط ألا يخرج عنه شيء من المحدود، وألا يدخل فيه شيء من غير المحدود.

فمثلاً: إذا حددنا الإنسان كما يقولون: أنه حيوانٌ ناطق، وهذا الحدُّ يقولون: إنه مطرد، ومنعكس.

فقولنا: (حيوانٌ) خرج به ما ليس بحيوان كالجماد.

وقولنا: (ناطق) خرج به ما ليس بناطق كالبهيم، فهذا الحد الآن تام لا يدخل فيه شيء من غير المحدود ولا يخرج منه شيء من المحدود.

ولو قلنا: إن الإنسان حيوان فقط؛ فهذا لا يصح! لماذا؟

لأنه يدخل فيه ما ليس منه، فإننا إذا قلنا إن الإنسان حيوانٌ لدخل فيه البهيم والناطق.

وإذا قلنا: إن الإنسان حيوانٌ ناطق عاقل، فهذا لا يصح أيضاً؛ لأنه يخرج منه بعض أفراد المحدود وهو المجنون.

إذاً فلابد في الحد أن يكون مطرداً منعكساً.

وإذا قلنا في الوضوء: إنه غسل الأعضاء الأربعة فقط، فهذا لا يصح، فلابد أن تقول: على صفة مخصوصة، لأنك لو غسلت هذه الأعضاء غير مرتبة لم يكن هذا وضوءاً شرعيًّا.

ولو قلت: الوضوء هو غسل الأعضاء الأربعة ثلاثاً على صفة مخصوصة، فإن هذا أيضاً لا يصح، لأنه يخرج منه بعض المحدود، فإنه يخرج منه الوضوء، إذا كان غسل الأعضاء فيه مرة واحدة.

وعلى كل حال فالحد هو التعريف، وهو: «الوصف المحيط بموصوفه، المميز له عن غيره».

وشرطه: أن يكون مطرداً منعكساً، أي لا يخرج شيء من أفراده عنه، ولا يدخل فيه شيء من غير أفراده.

أقسام الحديث

قال المؤلف رحمه الله:

(٣) أوَّلُها الصَّحيحُ وهوَ ما اتّصَل إسنَادُهُ ولَم يُشذّ أو يُعَل

قوله: (أولها الصحيح) بدأ المؤلف بذكر أقسام الحديث وقدَّم الصحيح لأنه أشرف أقسام الحديث، ثم عرَّفه فقال: **(وهو ما اتصل إسناده)** يعني ما رُوي بإسناد متصل بحيث يأخذه كل راوي عمن فوقه، فيقول مثلاً: حدثني رقم واحد (ولنجعلها بالأرقام) قال حدثني رقم اثنين، قال حدثني رقم ثلاثة، قال حدثني رقم أربعة، فهذا النوع يكون متصلاً، لأنه يقول حدثني فكل واحد أخذ عمن روى عنه.

أما إن قال حدثني رقم واحد عن رقم ثلاثة لم يكن متصلاً، لأنه سقط منه رقم اثنين فيكون منقطعاً.

وقوله: **(ولم يُشذَّ أو يُعَل)** يعني يشترط أن لا يكون شاذًا ولا معللاً.

والشاذُّ هو: الذي يرويه الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه، إما في العدد، أو في الصدق، أو في العدالة.

فإذا جاء الحديث بسندٍ متصلٍ لكنه شاذٌّ، بحيث يكون مخالفاً لرواية أُخرى، هي أرجح منه، إما في العدد، وإما في الصدق، وإما في العدالة؛ فإنه لا يقبل ولو كان الذي رواه عدلاً، ولو كان السند متصلاً، وذلك من أجل شذوذه.

والشذوذ: قد يكون في حديث واحد، وقد يكون في حديثين منفصلين، يعني أنه لا يشترط في الشذوذ أن يكون الرواة قد اختلفوا في

حديث واحد، بل قد يكون الشاذ أتى في حديث آخر، مثاله: ما ورد في السنن أن النبي ﷺ نهى عن الصيام إذا انتصف شعبان[1]، والحديث لا بأس به من حيث السند، لكن ثبت عن النبي ﷺ في الصحيحين أنه قال: «**لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه**»[2] فإذا أخذنا بالحديث الثاني الوارد في الصحيحين قلنا إن فيه دلالة على أن الصيام بعد منتصف شعبان جائز، وليس فيه شيء، لأن النهي حُدد بما قبل رمضان بيوم أو يومين، وإذا أخذنا بالأول فنقول إن النهي يبدأ من منتصف شعبان، فأخذ الإمام أحمد بالحديث الوارد في الصحيحين وهو النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين، وقال إن هذا شاذ، يعني به حديث السنن، لأنه مخالف لمن هو أرجح منه إذ أن هذا في الصحيحين وذاك في السنن.

ومن ذلك ما ورد في سنن أبي داود أن النبي ﷺ نهى عن صوم يوم السبت قال: «**لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم**»[3] فقد حكم بعض العلماء على هذا الحديث بالشذوذ، لأنه مخالف لقول النبي ﷺ لإحدى نسائه حين وجدها صائمة يوم الجمعة، فقال: «**هل صمت أمس**»؟ فقالت: لا، قال: «**أتصومين غداً**»؟ قالت: لا، قال:

---

(١) أخرجه الإمام أحمد ٢/ ٣٢٥، وأبو داود، كتاب الصوم، باب: كراهية صوم النصف من شعبان (١٩٩٠). والترمذي، كتاب الصوم، باب: كراهية الصوم (٦٦٩). وابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء في النهي أن يتقدم (١٦٤١).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب: لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين (١٩١٤)، ومسلم، كتاب الصيام، باب: لا تقدموا رمضان.. (٢١) (١٠٨٢).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (١٧٠٢٦) وأبو داود، كتاب الصيام، باب: النهي أن يخص يوم السبت بصوم (٢٤٢١)، والترمذي، أبواب الصوم، باب: ما جاء في صوم يوم السبت (٧٤٤) وقال: «حديث حسن».